تداعيات التدخل الدولي الإنساني في ليبيا: دراسة في المفاهيم والإشكال

أ. علي جبران أحمد عطية
قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة نالوت
hemocrazy544@gmail.com
رقم الهاتف: 0945159979

الملخص:

يكتسي مفهوم التدخل الدولي الاعتبارات إنسانية أهمية بالغة في العلاقات الدولية بشكل عام والقانون الدولي بشكل خاص، كونه يتعلق باستخدام القوة لحماية المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان، مما تقدم تتركز مشكلة البحث في التساؤل التالي: ماهي إشكال وتداعيات التدخل الدولي الإنساني في ليبيا، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم وإشكال التدخل الدول الإنساني في ليبيا، وتوضيح تداعيات التدخل الدولي لحماية المدنيين في ليبيا، وأتبع الباحث في دراسته على المنهج الوصفي لدراسة مفاهيم وإشكال وتداعيات التدخل الدولي الإنساني في ليبيا، وكذلك المنهج التحليلي النقدي لتفسير والاستنباط والنقد لبحث موضوع الدراسة، التي تنقسم إلى مفهوم وإشكال التدخل الدول الإنساني، وتداعيات التدخل الدولي لحماية المدنيين في ليبيا، ووصولا إلى أهم النتائج المتمثلة في أن التدخل الدولي تجاوز الأهداف ومبررات التدخل التي جاء من أجلها وخاصة أننا رأينا الحلف الأطلسي والدول المشاركة في هذا التدخل قد تجاوزت حماية المدنيين إلي إنهاء نظام الحكم ومحاولة الوصول إلي أهدافها والتي كانت تخفيها وراء مظلة التدخل الإنساني لحماية المدنيين.

كلمات مفتاحية: المفاهيم، الإشكال، التداعيات، التدخل الدولي الإنساني، ليبيا.

Abstract :

The concept of the international entrance covered the human consideration a significant important in the international relationship in general and international low in specific. This concerned by the usage of the power to protect citizens from the human rights. Based on the previous the statement of the problem of this research stated in the following question: -What are the types of international Entrance in Libya? Although, this study aims to know the concept and types of international entrance in Libya and clarify the international entrance. The international entrance to protect the citizen in Libya. The researcher follows the descriptive, and analytical as well as the critical methods in this study to grasp the results of the research.

المقدمة:

أثار التدخل الدولي في ليبيا الكثير من الجدل حول قدرة المجتمع الدولي على تحقيق الاستقرار السياسي التي تطمح لها الشعوب التي ثارت من أجل التداول السلمي على السلطة من جهة وتحقيق الرفاه من خلال سياسات داعمة لذلك، وهنا تأتي أهمية سلوك الأمم المتحدة تجاه ما حصل عند وبعد اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011، وفق ما دعت إليه لحماية المدنيين في ليبيا، وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا منعطفا هاما في تغيير النظام السياسي نتيجة اندلاع الثورة في السابع عشر من فبراير عام 2011 التي غيرت في المشهد السياسي والأمني وكيفية التعاطي معها على كافة الأصعدة محليا وإقليميا ودوليا، ومدى تأثير التدخل الدولي الإنساني في مجريات التحول الديمقراطي في ليبيا، مما تقدم تتركز مشكلة البحث في التساؤل التالي: ماهي إشكال وتداعيات التدخل الدولي الإنساني في ليبيا؟

تساؤلات الدراسة:

تتركز الدراسة على تساؤلات فرعية متمثلة في:

1- ما مفهوم وإشكال التدخل الدول الإنساني في ليبيا؟

2-ماهي تداعيات التدخل الدولي لحماية المدنيين في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1-تعمل الدراسة على تناول إحدى القضايا الهامة والراهنة في تداعيات التدخل الدولي الإنساني في ليبيا ومدى تأثيرها إقليميا ودوليا.

2-تحاول الدراسة أن تقدم نتائج علمية وتوصيات الوصول إلى حالة الاستقرار سياسيا وأمنيا من خلال دراسة العوامل والصور للإحداث المتسارعة والمتلاحقة في ليبيا وما نتج عن هدا التدخل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على مفهوم وإشكال التدخل الدول الإنساني في ليبيا.

2-توضيح تداعيات التدخل الدولي لحماية المدنيين في ليبيا.

حدود الدراسة:

تحديد جدود الدراسة على النحو التالي:

أولا- في المجال المكاني: تسعى الدراسة في التعرف على مفهوم وإشكال تداعيات التدخل الدولي الإنساني في ليبيا.

ثانيا- في المجال الزمني: تتناول الدراسة بداية من 2011 الذي شهدت فيه ليبيا ثورة شعبية عارمة اسقطت نظام القذافي، وتنتهي في 24 ديسمبر 2021 الذي يمثل تاريخ تنفيذ الانتخابات البرلمانية والرئاسية الليبية.

ثالثا- في المجال الموضوعي: تتناول الدراسة موضوع تداعيات التدخل الدولي الإنساني في ليبيا: دراسة في المفاهيم والإشكال.

منهج الدراسة:

أتبع الباحث في دراسته على المنهجين التاليين:

1-المنهج الوصفي: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة مفاهيم وإشكال وتداعيات التدخل الدولي الإنساني في ليبيا.

2- المنهج التحليلي النقدي: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النقدي لتفسير والاستنباط والنقد لبحث موضوع الدراسة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى:

المبحث الأول: مفهوم وإشكال التدخل الدول الإنساني في ليبيا.

المبحث الثاني: تداعيات التدخل الدولي لحماية المدنيين في ليبيا.

المبحث الأول: مفهوم وإشكال التدخل الدولي الإنساني في ليبيا

لم يعد التدخل الإنساني مبدأ التدخل الإنساني مبدأ متفقا عليه من طرف فقهاء القانون الدولي بسبب الانتقادات الموجودة ضده نتيجة تعارضه مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة، واستعماله كذريعة لاستغلال واستعمار الدول من جهة أخرى، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من مفاهيم وأساليب وإشكال التدخل الدولي الإنساني في ليبيا.

أولا- مفهوم التدخل:

إن وضع تعريف دقيق لمعني تدخل دولي أنساني ليس بالأمر السهل ويعود دلك إلى حقيقة أن هذا الموضوع من أكثر الموضوعات إثارة للجدل القانوني , فضلا عن كونه من أهم الموضوعات التي تتضارب في شانها المصالح والأهواء فالجزء الأساسي من الالتباس المحيط بالمفهوم يأتي من اختزال مضمونه في شكل واحد من إشكال التدخل وهي الإعمال العسكرية المتخذة من جانب دولة او مجموعة م الدول والرامية إلي الضغط علي سلطة معينة من اجل التوقف عن سياسة ما او تعديلها ودلك بالشأن الداخلي والحالة التي نحن يصددها هي التدخل الدولي الإنساني وباستعمال القوة في تنفيد حماية المدنيين تحت مظلة قرارات الامم المتحدة , وبالتالي فتعريف التدخل الدولي

كما اسلفت كان ومازال محل خلاف فقهي وهدا الخلاف تأثر الي حد معين بعد الإحداث والتطورات الدولية وخاصة ما حدث بعد نهاية الحرب الباردة عام 1990 حيث تشهد في هذه الفترة جدلا كبيرا حول تحديد مفهوم التدخل سواء فيما يتعلق بالتدخل الدولي او المنظمات. حيث عرف الكثير من الفقهاء ان التدخل الدولي يقصد به تعرض دولة لشؤون دولة أخري وإملاء إرادتها عليها بقصد تغيير الحالة الراهنة فيها ودلك بالقيام بعمل او الامتناع عن عمل او إتباع خطط ترسمها دول أخري ودهب آخرون وعرفوا التدخل بصفة عامة غير مشروع الا في حالات استثنائية والتي من ضمنها التدخل الدولي في ليبيا وهي حالة التدخل لاعتبارات إنسانية.

1- ابراهيم علي وليد (التدخل الدولي في ضوء احكام القانون الدولي العام – دراسة تطبيقية للتدخل الدولي في ليبيا) رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية -2015ص99

ثانيا- أساليب وإشكال التدخل الإنساني:

بما ان التدخل الإنساني كان فيما سبق يتم عن طريق القوة المسلحة ، أي بوسائل الاكراه او وسائل القسر والقهر الا ان المصطلح توسع حيث ضم في طياته وسائل وإشكال أخري للتدخل مثل الضغوط السياسية او الاقتصادية او العسكرية وبناء علي دلك فإننا نقصد بالتدخل، هو نوع الضغط الدي تمارسه الجهة المتدخلة لتحقيق الهدف من تدخلها فقد أصبحت التدخلات الإنسانية تنفد بصفة أساسية من خلال اللجوء الي التدابير والإجراءات العسكرية وأخري قد تصل إلي تدابير وإجراءات عسكرية ونفس دلك يحدث سواء بوسائل أخرى سواء أكانت هذه الأساليب تتخذ أسلوبا سياسيا أو اسلوبا آخر اقتصادي .

أ- الاسلوب السياسي "التدخل السياسي" :

حيث يتم هدا التدخل من قبل أي جهة دولية بالأخذ بوسائل سياسية ودبلوماسية من اجل التأثير في إرادة الدولة المسؤولة عن انتهاكات وخر وقات حقوق الإنسان ، والتي يجب ان تكون هي السبب الوحيد للتدخل الإنساني ، والضغط عليها لإجباره علي وقف ممارسة هده الانتهاكات ومنعها من الاستمرار فيها وقد يتخذ دلك بقيام الجهة المتدخلة بتقديم طلبات قد تكون تحريرية مثلا او مذكرات رسمية الي الدولة التي يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان ، وكذلك قد يتخذ دلك اساليبا أخري كالدبلوماسية و الاحتجاج وبالتالي يتضح لنا ان الأسلوب السياسي للتدخل الإنساني لا يتضمن استخداما للقوة العسكرية ومن ثم فانة لا يمثل خطرا حقيقا علي الدولة المتدخل في شؤونها.

2-الأسلوب الاقتصادي:

نظرا لازدياد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ازدادت أهمية الاقتصاد في عصرنا الراهن ، فالدول ذات الاقتصاد القوي تستخدم سلاحها الاقتصادي بوسائل متعددة لإرغام الدول الضعيفة اقتصاديا منها علي تعديل مساراتها وتغيير أوجه حياتها السياسية والاقتصادية وربما الاجتماعية أيضا بما يتلاءم مع مصالحها وأهدافها . حيث يعد هدا التدخل احد اهم واخطر إشكال التدخل ، وفيه تستخدم الإطراف الأجنبية سياسات اقتصادية معينة ودلك لضرب القطاعات الاقتصادية الحساسة للدولة محل التدخل حيث يتمثل في المقاطعة الاقتصادية نوعا من الضغوط المباشرة لحمل الدولة المتدخل فيها لمنعها او لحملها علي

القيام بعمل معين . (2) وقد يضم هدا الأسلوب الكثير من الأمور كالحصار الاقتصادي مثلا وقد يضم كذلك المقاطعة الاقتصادية بالكامل والعديد من الضغوطات الاقتصادية الأخرى لتركيع الدولة المتدخل فيها وحملها على اتخاذ مسار وطريق معين وفق ما يراه هدا التدخل.

---

(2) – سامح، عبد القوي، السيد، التدخل الدولي بين المشروعية وانعكاساتها علي الساحة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: مصر، 2012.

3 –الأسلوب العسكري التدخل العسكري"

وهذا الأسلوب من التدخل ، والدي يتم عن طريق لجوء الجهة المتدخلة إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية واستخدامها فعليا ، ودلك من اجل محاولة تغيير الوضع الراهن ، او الإبقاء علي هدا الوضع ويعتبر هدا من اشد واخطر أنواع صور التدخل علي الاستقلال وسيادة الدول ، وعلي الأمن والسلم الدوليين في ذات الوقت (3)

كما إن هدا الأسلوب يعد من أكثر الأساليب استعمالا علي مستوي العلاقات الدولية ودلك لما يتمتع به هدا الأسلوب في الغالب علي قدرة كبيرة علي الحسم وكذلك التأثير لتحقيق الأهداف المنشودة من التدخل ، فضلا عن الفترة الزمنية الوجيزة التي يتم فيها اتخاذ قرار التدخل باستخدام هدا الأسلوب مقارنة بالأساليب الأخرى ، إلي جانب سرعته لتحقيق النتائج بواسطته . وبالتالي وفي سياق متصل يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من التدخل العسكري ، أولهما التدخل العسكري المباشر ، وقد يتم دلك بتدخل القوات المسلحة للجهة المتدخلة او عن طريق القوات الموجودة بحلف ما ،حيث يتميز هدا النوع بالانتقائية ، فلا توجد قواعد واضحة تحكمه ، وأما النوع الأخر فهو التدخل العسكري غير المباشر ، ويشمل هدا النوع من التدخل العسكري المساعدات العسكرية والتي تحمل الكثير في طياتها كإرسال خبراء عسكريون او أسلحة او دخائر الخ.

(3) عمر حنفي حسين.التدخل في شؤون الدول بذريعة حمايه حقوق الإنسان القاهرة 2004–2005 ص382

المبحث الثاني: تداعيات التدخل الدولي لحماية المدنيين في ليبيا

كان للتدخل الدولي الأثر البالغ علي ليبيا سواء في الداخل الليبي حيث لم تكن هناك مؤسسات بالمعني الحقيقي للدولة مما اثر سلبا علي علاقتها بالمجتمع الدولي الذي تسيطر عليه لغة المصالح داخل ليبيا.

أولا– تداعيات التدخل الدولي على الداخل الليبي:

إن السنوات العشر بعد 17–فبراير 2011 وهي سنوات ما بعد القذافي افرزت الكثير من القضايا . فما كان يطمح إليه الليبيون لم يصبح متاحا حيث تبين الكثير من الدراسات والنتائج أن طموحات ومطالب الليبيين لم تحقق بل ان الأوضاع زادت سواء وانحدرت نحو المزيد من الفشل والإرباك الذي أصبح يهدد كل شي طيلة العشر سنوات الماضية بما في دلك كيانها الإقليمي ووحدة التراب الليبي حتى وصل الحال إلي درجة الكارثة، فبدلا من أن تصبح ليبيا نموذج التحول السياسي والديمقراطي فإنها أضحت خليطا يجمع ضعفا هيكليا موروثا وتحديات ما بعد الصراع وتبدو كأنها علي حافة الانهيار ولا سيما مع استمرار الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان وخرق القانون الدولي وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب ، في جميع أنحاء ليبيا وسيطرة المجموعات المسلحة والاعتقالات التعسفية والإخفاء ألقسري خارج إطار القانون وانتشار السجون والتعذيب وانعدام تطبيق القانون وتقديم المساجين للمحاكمات طوال هده السنوات، ولا ننسي أن لهده المجموعات المختلفة مشارب واتجاهات لن تقدم علي التنازل عما حققته من مكاسب او تتخلي عن السلاح وبصرف النظر عن مغزى ما جري فانه لابد من تجاوز المظاهر الجوهرية للحالة الليبية ، فليبيا اليوم تدفع ثمن التدخل، فلابد لنا أن نتساءل عن دوافع هدا التدخل وتداعياته .

ثانيا– تداعيات التدخل على السيادة الوطنية:

إن أثر التدخل قد ظهر جليا فنراه قد مس وبشكل مباشر السيادة الوطنية واذي إلى تقوية الهويات الجهوية والقبلية حدث دلك علي حساب الهوية الوطنية ، وهو ما ظهر جليا في ليبيا التي يجب عليها العمل علي تجاوز تأثيرات التدخل بإعادة بناء الدولة

الحاضنة لجميع الأطياف الليبية وبناء دولة القانون والدستور . حيث مثلث هذه السنون العشرة غياب السيادة الوطنية وانتهاءها ظاهريا علي ليبيا وبالتالي أصبحت ليبيا مفتوحة للاعبين داخليين وخارجيين يسعي كل منهم للحصول علي مصالحه الخاصة . بغض النظر عن المصالح التي تتحقق في ليبيا ، والمهم فيها هي مصالح هده الدول سواء كانت معها او تتعارض مع القانون الدولي وهو بالتالي ما يعرف بسياسة المصالح، فليست الأخلاق والعواطف ما يحكم علاقات الدول بل هي المصالح أن لغة المصالح والاعتبارات السياسية والتي تطغي من هده الدول المتداخلة في المشهد الليبي علي الاعتبارات الإنسانية قد عد وسيلة من قبل هده الدول والتي تدخلت وراء غطاء التدخل الدولي للأمم المتحدة وحماية المدنيين الليبيين قد عدت وسيلة من قبلها للضغط علي النظم السياسية غير المرغوب فيها والتي لم تعد تحقق مصالح هدة الدول المتداخلة لدلك وإمام التحديات فان كل هده الحكومات الانتقالية الليبية المتعاقبة (4) وعلي

---

(4) عماد, عدنان ،. خريطة القبائل في ليبيا ودورها الأساسي في الصراع . https/raseef22.com/article64944/

رأسها سعي هده الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها بكل الوسائل الممكنة يضل الشعب الليبي هو الضحية والمعرض لنكبات ومآس إنسانية . إن أثر هذا التدخل لهذه الدول وتنفيذا لقرارات مجلس الأمن بحجة حماية المدنيين، يزداد خطورة عندما يكون مدخلا للتورط في الصراع القائم ، وهو ما يفرغ هدا السلوك من محتواه الأخلاقي ليكتسي إبعادا وخلفيات سياسية ولا ننسي هنا أن نورد العديد من الحيثيات والتداعيات علي المجتمع الليبي والتي نورد ها بإيجاز وهي:

1-ضعف المؤسسات السياسية والإدارية لمرحلة ما بعد القذافي حيث أن ليبيا تفتقر إلي القدرات السياسية والإدارية والفنية، حيث كانت المؤسسات حسب النظام السابق ذات طابع خاص يمتاز بإرادة سياسية فريدة ليست معهودة علي مستوي العالم، وجود هده المؤسسات تمتاز بالحداثة وعدم الاستقرار بعد ثورة 17 فبراير . ولا ننسي دور الانتماءات والولاءات القبلية، حيث يعتبر هدا من ابرز العوامل التي أثرت علي تشكيل الحياة السياسية، حيث أن القبيلة تعتبر من المعضلات الأساسية في تكوين المشهد الليبي(5).

_____

(5)، نوال حميدوش.(إشكالية التدخل الإنساني في ظل الإستراتيجية الجديدة للحلف الاطلسي 2011-2020، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق – جامعه مولود معموري، 2000.

2- لعبت القبيلة دورا أساسيا في الأزمة المسلحة لإطاحة القذافي حيث كان لها الفضل في الفصل في الكثير من المعارك وخاصة في بنغازي والمنطقة الشرقية والجنوبية بصفه خاصة ولا ننسي هنا الولاء المتجذر للقبيلة في كل القبائل الليبية وكل هدا وغيرة يجعل من ليبيا ساحة للحرب الأهلية خاصة في ظل تعدد حكومات غير مسيطرة كليا علي زمام الأمور داخل كل الدول الليبية، وزد علي دلك انها لا تمتلك ولاءات شعبية تسهل عليها مهامها مقارنة بالولاءات الجهوية والقبلية (6).

ثالثا- استمرار المرحلة الانتقالية:

إن الصراعات الحادثة الآن علي السلطة من ناحية وصراعات علي الدولة من ناحية أخري حيث تسعي كل القوي إلي إثبات وجودها وحجز حصتها في أي نظام جديد ليس من خلال آليات التحول القائمة علي المنافسة السياسية وإنما الاستمرار في أعمال العنف والتي قد تؤدي إلي إجهاض الثورة نفسها ولا يبدو أن إعمال الديمقراطية التوافقية والتي تركز علي حماية الأقليات والتمثيل الكامل لكافة فئات الشعب ، تحظي باحترام كاف، او يبدو أن دلك سيحدث بيسر وسهوله ، مما يعرقل عملية التحول الديمقراطي ويطيل من أمد المرحلة الانتقالية وهدا مالم يحدث طيلة السنوات الماضية جاء نتيجة لعدة أمور ومواضيع مهمة نسردها في الآتي:

(6) السيد عبد القوي سامح، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والمشروعية وانعكاستها علي الساحة الدولية ،دار الجامعه الجديدة –الاسكندرية 2012 ص2

1–الثقافة السياسية السائدة: فمن المفترض ان تزيد وتكبر احتمالات التحول الديمقراطي، إلا أن التنشئة السياسية الضحلة والبسيطة مند عقود في ليبيا ، تشكل عائقا رئيسيا تجاه عملية التحول الديمقراطي فيها حيث أنتجت هده الثقافة طوال الخمسون سنة الماضية وعيا متخلفا ، وميولا اقصائيا تخوينيا. غياب المؤسساتية طوال عدة سنوات حيث ان اللبيبين لم يصلوا بعد إلي التعريف الإجرائي للدولة والمتمثل في العقد السياسي " الدستور " إلي الآن، والبنيه المؤسساتية من جيش وشرطة وبرلمان الخ ،وبالتالي أدي دلك إلي ظهور النزاعات القبلية والصراعات والحروب والكثير من الأمور الأخرى

2–سوء أداء المؤسسات التشريعية التنفيذية حيث يرتهن النجاح الديمقراطي بأداء مؤسسات الدولة وخاصة التشريعية الانتقالية وعدم وجود كفاءات عالية تلتزم بالديمقراطية خيارا استراتيجيا والتزاما وطنيا يساعد علي عملية التحول الديمقراطي ولكننا نري الآن التشبث لكل الحكومات الانتقالية بالسلطة مما انعكس سلبا علي ثقة المواطنين في مؤسسات المرحلة الانتقالية وقيادتها السياسية وكذلك التشكيك في شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية بالكامل .(7)

(7)- علي محمد النخلي (ألازمه الليبية وتداعياتها علي دول الجوار 2011-2017) رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ص 70

4-عجز الدولة عن السيطرة علي الأمن وانتشار السلاح، فالأوضاع الأمنية ليست مستقرة بما يكفي، فتزعزع الأمن باستمرار حال دون التوجه الديمقراطي .

5- الأوضاع الاقتصادية المتردية، حيث تشكل التنمية الاقتصادية في ليبيا دافعا حاسما لتحريك النخب المتنافسة صوب صياغة تسويات ديمقراطية فالأزمات الاقتصادية المستمرة وتضخم الاقتصاد شكل ويشكل تقويضا للعملية الديمقراطية ككل .(8)

6- هشاشة المجتمع المدني ، فمن الأدبيات المهتمة بالعملية الديمقراطية هو وجود مجتمع مدني ليبي قوي وهو من العوامل الداعمة للنظام الديمقراطي حيث يمثل انضمام المواطنين لشبكات ومنظمات المجتمع المدني والمشاركة فيها أهم المؤشرات الدالة علي قوة المجتمع المدني، ومنها هيمنة الدولة والتبعية التمويلية لدلك فالطريق مازال طويلا حتي يتم بناء المجتمع المدني قوي وداعم للديمقراطية.

(8)- نصر عارف (النفق الانتقالي : المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، **مجلة السياسية الدولية** العدد 188 ابريل 2012، ص.56

رابعا- تداعيات التدخل الدولي في ليبيا على دول الجوار العربي والإفريقي والأوروبي:

إن مستجدات الإحداث في ليبيا أصبحت تشكل خطرا علي دول الجوار بشكل واضح وتؤثر سلبا وبشكل كبير علي الآمن القومي لكل الدول الأوروبية والأفريقية المجاورة لليبيا وخاصة عمليات الجماعات المتشددة والمجموعات المسلحة التي تسبب في التأثير علي الأمن القومي لدول الجوار وانتشار الأسلحة بشكل غير مسبوق ، ويبدو لي أن التدخل الدولي الذي رفع رأيه حقوق الإنسان قد اضربها من ناحية الممارسة العملية اشد الضرر فالإضرار الناتجة عن التدخل الإنساني باستخدام القوة ، قد تفوق بكثير حجم المنفعة التي من الممكن ان يحققها مثل هدا التدخل فالصبغة الإنسانية ، سواء داخليا او علي مستوي دول الجوار فتهريب السلاح، والدي بات تجاره رائجة في ليبيا تطال كل دول الجوار العربي والإفريقي والأوروبي ونتيجة الإقبال المستمر طوال حوالي العشر سنوات والحروب التي حدثت أنتجت الكثير من السلبيات علي كل دول الجوار فانتشار وتهريب السلاح إلي خارج ليبيا وتدفقه من الخارج أدي إلي حالة عدم استقرار علي كل من دول الجوار العربي والإقليمي والدولي .

ولا ننسي أيضا ارتفاع ظاهرة الهجرة غير القانونية من الدول الإفريقية وبالملايين طوال العشر سنوات السابقة ، وقد استغل الوافدين الجدد حالة الانفلات الأمني وغياب السلطة ، لجعل ليبيا دولة معبر نحو الدول الأوروبية كما أصبحت الحدود الليبية عامة والحدود الجنوبية خاصة منها مفتوحة بالكامل وانتشرت وانتعشت حركة المتاجرة بالبشر ولتصبح

(9) البيلاوي، حازم، النظام الاقتصادي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الي الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفه ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون عدد257، مايو 2000 .

الشواطئ الليبية نقطة انطلاق لقوارب الهجرة غير الشرعية لأوروبا ودول الجوار وباتجاه أوروبا خاصة ، مما اثر سلبا علي الآمن القومي الأوروبي وافرز الكثير من الإشكاليات والعوائق بين العلاقات الليبية وهده الدول خاصة الاتحاد الأوروبي.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-أكدت الدراسة أن التدخل الدولي لحماية المدنيين في ليبيا كان لزاما عليه أن يمر عبر بناء دولة موحدة قادرة علي البناء والاستقرار المجتمعي في ليبيا ككل .

2-وضحت الدراسة أن التدخل الدولي تجاوز الأهداف ومبررات التدخل التي جاء من أجلها وخاصة أننا رأينا الحلف الأطلسي والدول المشاركة في هدا التدخل قد تجاوزت حماية المدنيين إلي إنهاء نظام الحكم ومحاولة الوصول إلي أهدافها والتي كانت تخفيها وراء مظلة التدخل الإنساني لحماية المدنيين .

2- كشفت الدراسة ضرورة وقف التدخلات الدولية والإقليمية ووقف العبث بشؤون ليبيا الداخلية والخارجية والحفاظ علي ليبيا دولة ذات سيادة.

توصيات الدراسة:

يوصي الباحث على الآتي:

1- يوصي الباحث بضرورة تأسيس حملة من القناعات للتواصل بإيجابية في ميدان حقوق الإنسان ورفض فكرة بحجة الأمن والخصوصية الثقافية لا يمكن ان يجنب الدول الاستغلال السيئ لمبدأ التدخل ضدها في المستقبل كما حدث ويحدث قي ليبيا الآن.

2- لابد من أن يكون التدخل الدولي سياسيا ودبلوماسيا قبل التفكير في استخدام التدخل العسكري لأنه من الممكن ان يضع حلا ناجعا ومرضيا لجميع الأطراف قبل التفكير في التدخل العسكري.

3- دعوة المؤسسات الدولية المنفذة لعمليات التدخل بعدم المس بوحدة أراضي ليبيا واستقلالها، وخروج المتداخلين في الشأن الليبي سواء كانوا دولا او منظمات وترك فعاليات المجتمع الليبي تصل لحوار شامل يضع النقاط علي الحروف بإشراف الأمم المتحدة مباشرة دون أن يكون هناك مصالح وأهداف لأي دولة أخري.

المصادر والمراجع:

1- البيلاوي، حازم، النظام الاقتصادي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الي الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون عدد257، مايو 2000

2-حسين، حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول بدريعة حماية حقوق الإنسان، القاهرة: مصر، 2004-2005.

3-حميدوش، نوال، إشكالية التدخل الإنساني في ظل الإستراتيجية الجديدة للحلف الاطلسي 2011- 2020، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية ، كلية حقوق، جامعة مولود، 2000.

4-سامح، عبد القوي، السيد، التدخل الدولي بين المشروعية وانعكاساتها علي الساحة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: مصر، 2012.

5-عارف، نصر، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسية الدولية، العدد 188 ابريل 2012.

6-عدنان، عماد، خريطة القبائل في ليبيا ودورها الأساسي في الصراع، أنظر الرابط التالي: https/raseef22.com/article64944/

7- النخلي، علي محمد، ألازمه الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية 2019.

8-وليد، علي ابراهيم، التدخل الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي العام – دراسة تطبيقية للتدخل الدولي في ليبيا، **رسالة ماجستير**، الأكاديمية الليبية، 2015.